



## باسم الشعب التونسي ،

### أصدر مجلس تنازع الإختصاص القرار الآتي نصه:

بعد الإطلاع على ملف القضية عدد 25312 المرفوعة لدى محكمة التعقيب من الأستاذ فرحات بوزفارة نيابة عن عليه ومحمد وعويشة وسالم والزهرة وعزيزة أبناء فرج بن الحاج سالم عبيد وفوزي بن علية بن فرج عبيد ورثة أمينة بنت فرج عبيد وهم زوجها الصادق الرواتي وأبنائها منه الرشداء وهم نور الدين ورفيقة وسمير والزهرة والمنصف ورشيدة وحييبة والمنجي وشهرزاد ضد الشركة التونسية للكهرباء والغاز في شخص ممثلها القانوني نائبه الأستاذ رضا جنیح.

وبعد الإطلاع على القرار الوقي الصادر فيها عن محكمة التعقيب بتاريخ 7 أفريل 2009 والقاضي بارجاء النظر في القضية واحالة ملفها على مجلس تنازع الإختصاص .

وبعد الإطلاع على قرار السيد رئيس مجلس تنازع الإختصاص المتعلق بتعيين السيد محمد فوزي بن حمّاد عضوا مقررًا لتهيئة القضية وإعداد تقرير في الموضوع .

وبعد الإطلاع على تقرير العضور المقرّر.

وبعد الإطلاع على القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 المتعلق بتوزيع الإختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الإدارية وإحداث مجلس تنازع الإختصاص.

## وبعد المفاوضة القانونية بحجرة الشورى صرّح بما يلي :

### من الوجهة الواقعية :

حيث يتضح من القرار الوقي المشار إليه أعلاه ومن الأوراق التي انبنى عليها قيام المدعين لدى محكمة البداية المعقبون الآن عارضين أنه استقر على ملكهم جميع قطعة الأرض البيضاء الكائنة بالقلعة الصغرى بولاية سوسة موضوع الرسم العقاري عدد 31164 سوسة وقد عمدت الشركة التونسية للكهرباء والغاز المعقب ضدها الآن والمطلوبة في الطور الابتدائي بوضع أعمدة كهربائية ذات الضغط المتوسط والضغط المنخفض في العقار المذكور وقد إخترت العقار بطريقة عشوائية وألحقت أضرارا كبيرة به كما تمّ الإستيلاء على جزء هام منه بدون موجب قانوني فاستصدروا إذنا على العريضة يقضي بتكليف خبير في مادة الكهرباء الذي لاحظ في تقريره أن المطلوبه عمدت إلى تمرير أعمدة كهربائية عبر العقار بدون ترخيص مسبق وقد تضرر العقار وأصبح غير صالح للإستغلال الفلاحي وأقترح الخبير إزالة الأعمدة وتحويلها إلى مكان آخر على نفقة المطلوبه وتبعا لذلك طلب المدعون في الطور الابتدائي الحكم بإلزام المطلوبه الشركة التونسية للكهرباء والغاز بأن تزيل الثلاثة أعمدة الكهربائية على نفقتها في ظرف شهر من تاريخ اعلامها بالحكم وفي صورة تقاعسها عن إتمام ذلك إلزامها بأن تدفع للمدعين غرامة إكراهية تقدر بـ 300 د في اليوم الواحد وحمل المصاريف القانونية عليها منها أجرة الإختبار والمحاماة.

فأصدرت المحكمة الابتدائية بسوسة المتعده بالقضية حكمها عدد 35379 بتاريخ 9 ماي 2005 القاضي برفض الدعوى لعدم الإختصاص وابقاء مصاريفها القانونية محمولة على القائمين بها على أساس أن ما قامت به المطلوبه يندرج في نطاق امتيازات السلطة العامة المخولة لها بمقتضى الأمر المؤرخ في 1887/10/12 المنطبق على الخطوط الكهربائية بموجب الامر المؤرخ في 30 ماي 1922 ويهدف إلى تنفيذ المرفق العام للكهرباء. وقد اقتضت أحكام الفصل الثالث من القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 بأنه ليس للمحاكم العدلية أن تنظر في المطالب الرامية إلى إلغاء المقررات الإدارية أو إلى الإذن بأية وسيلة من الوسائل التي من شأنها تعطيل عمل الادارة أن تعطيل سير المرفق العام.

وحيث استأنف المدعون هذا الحكم أمام محكمة الإستئناف بسوسة التي أصدرت حكمها عدد 37511 بتاريخ 21 نوفمبر 2006 القاضي بقبول الإستئناف شكلا ورفضه أصلا وإقرار الحكم الابتدائي وتخطية الطاعنين بالمال المؤمن وحمل المصاريف القانونية لدى هذا الطور عليهم.

وحيث تعقب الطاعنون هذا الحكم أمام محكمة التعقيب التي أصدرت قرارها الوقي المشار إليه أعلاه.

### من الوجهة الشكلية :

حيث انبت الإحالة الراهنة على أساس أحكام الفصل 8 من القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 التي نصت على ما يلي :

" إذا تعهدت محكمة التعقيب أو الجلسة العامة للمحكمة الإدارية بتزاع يطرح عند النظر فيه إشكالا جدياً حول الإختصاص لم يسبق البت فيه من قبل مجلس التنازع، يمكن لها تلقائياً أن تحيل بقرار معلل غير قابل لأي طعن ملف القضية على مجلس التنازع للنظر في مسألة الإختصاص ويرجأ النظر في القضية على أن يتواصل طبقاً لأحكام الفصل 12 من هذا القانون بعد صدور قرار مجلس التنازع."

وحيث سبق لمجلس التنازع البت في إشكالية الإختصاص المثارة من محكمة التعقيب في هذا النزاع حين أقر في فقه قضائه أنه يعهد الإختصاص في مثل هذه القضايا الى جهاز القضاء الإداري باعتبار أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز تتمتع بامتيازات السلطة العامة عند تمريرها للأعمدة الكهربائية وأنه ليس للمحاكم العدلية أن تنظر في المطالب الرامية إلى إلغاء المقررات الإدارية أو الى الإذن بأية وسيلة من الوسائل التي من شأنها تعطيل عمل الإدارة أو تعطيل سير المرفق العمومي وفق ما اقتضته أحكام الفصل 3 من القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996.

وحيث يتجه والحالة ما ذكر عدم قبول الإحالة الراهنة.

### ولهذه الأسباب

قرّر المجلس عدم قبول الإحالة.

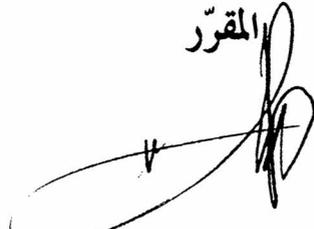
وصدر هذا القرار بحجرة الشورى يوم 26 ماي 2009 عن مجلس تنازع الإختصاص المتركب من رئيسه السيد غازي الجريبي الرئيس الأوّل للمحكمة الإداريّة وعضوية السيدتين حسبية العربي وسرية الجازي والسادة على كحلون ومحمد فوزي بن حماد والحبيب جاء بالله وجمعة محمود وبحضور كاتبة الجلسة السيدة صباح اسماعيل.

كاتبة الجلسة



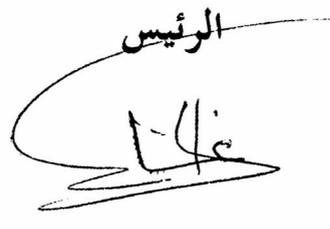
صباح اسماعيل

المقرّر



محمد فوزي بن حماد

الرئيس



غازي الجريبي